

## القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

6 - ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج عن الإمام الصادق (عليه السلام): «قال: قال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا بأس بشهادة المملوك إذا كان عدلاً» ([1234]). 7 - ما رواه محمد بن مسلم: «قال: سألت الإمام الباقر (عليه السلام) عن الذمي والعبد يشهدا على شهادة ثم يسلم الذمي ويعتق العبد أيجوز شهادتهما على ما كان يشهدا عليه؟ قال: نعم إذا علم منهما بعد ذلك خير جازت شهادتهما» ([1235]). 8 - ما روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «أحكام المسلمين على ثلاثة: شهادة معادلة أو يمين قاطعة أو سنة ماضية من أئمة الهدى (عليهم السلام)» ([1236]). ثالثاً: الإجماع: قال الشهيد الثاني في الروضة: «ولا تقبل شهادة غير الذمي إجماعاً ولا شهادته على المسلم إجماعاً» ([1237]). وقال (رحمه الله) في المسالك: «من شرط قبول الشهادة إسلام الشاهد، وهو بالنسبة إلى غير الذمي موضع وفاق، وكذلك فيه في غير الوصية» ([1238]). وقال المحقق الأردبيلي في مجمع الفائدة: «الظاهر أن العدالة شرط عند الكل على ما يظهر من بعض العبارات» ([1239]).